نظام حصص النوع في السياسة
في الجزائر والمغرب وتونس

معا من أجل المساواة

Donor

CAWTAR

instraw

ما هي الحصص

« نظم الحصص للمرأة تفيد تمثل النساء عددا أو نسبة مئوية من أعضاء هيئة، سواء كان ذلك على قائمة المرشحين لتكوين جمعية برلمانية أو لجنة، أو لتشكيل حكومة. وتكمن الفكرة الأساسية وراء هذا النظام في توظيف النساء في المناصب السياسية والتأكد من أنهن لسن بمنأى عن السياسة. وتهدف نظم الحصص اليوم إلى ضمان أن تشكل النساء « أقلية مهمة» على الأقل وأن تمثلن نسبة 20 أو 30 أو 40 % أو حتى ضمان التكافؤ بين الجنسين بنسبة 50 50– %»[1]. و تمكن «الأقليات المهمة» من وجود المرأة في النظام السياسي ، وتشجع على تشريكها تدريجيا في الحياة السياسية و عملية صنع القرار».

أنواع الحصص

هناك نوعان من الحصص[2] :

- **الحصص التشريعية والدستورية :** وهي الحصص التي تحددها النصوص القانونية. تكمن ميزتها في إمكانية تطبيقها على جميع الكيانات المشاركة في الانتخابات السياسية في البلاد. و في صورة عدم احترامها، في بعض الحالات، قد يتم الالتجاء إلى العقوبات الجنائية.
- **الحصص الطوعية :** تقتضي أن يعتمد واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية في بلد معين الحصص النوعية في نصوصه ، لضمان تعيين نسبة معينة من النساء.

الحصص في تونس والمغرب و الجزائر

إن التفاوت المسجل على مستوى تطبيق نظام الحصص في البلدان الثلاثة، سواء من حيث النوع أو النسبة المئوية التي يتم اعتمادها، يعود إلى عدة عوامل، نذكر منها : الإرادة السياسية ومدى انخراط المرأة والجهود التي تبذلها في هذا الاتجاه والسياق الدولي والوطني وكذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

«الحصص أداة قد تكون تمهيدية وبالضرورة مؤقتة. فهي ببساطة حافز لتنفيذ السياسات العامة لمعالجة الظروف غير المتساوية للنساء»[3].

تونس

اعتمدت تونس، خلال الانتخابات البرلمانية في أكتوبر2004، حصة طوعية للنساء بـ 25 % على القوائم الانتخابية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي بالنسبة للفترة النيابية 2004–2009. وقد صدر هذا القرار عن رئيس الحزب ورئيس الجمهورية زين العابدين بن علي.

تمّ رفع الحصة إلى 30 % كحد أدنى لانتخابات سنة 2009 والانتخابات البلدية لعام 2010. كما تم الإعلان على حصة 35 % للنساء في مواقع صنع القرار لفترة السنوات الخمس 2009–2014.

(1) http://www.quotaproject.org/aboutQuotas.cfm

(2) "Legislated gender quotas or voluntary party quotas?" (http://www.iknowpolitics.org/en/node/3377)

(3) Peschard, J., "El sistema de cuotas en América Latina. Panorama general".

المغرب

اعتمدت العديد من الأحزاب السياسية المغربية منذ سنة 2000 حصصا للنساء تبلغ ما يقارب 20 %، في مناصب صنع القرار على الصعيد الوطني. في هذا الصدد، تنصّ المادة 22 من قانون الأحزاب السياسية على أن تدمج الأحزاب في قوانينها الأساسية حصصا مخصصة للنساء والشباب في قيادات الأحزاب[4].

طبقت المملكة المغربية نظام الحصص في الانتخابات التشريعية لعام 2002، مما أسفر عن"قائمة وطنية" من 30 مقعدا للمرأة.

بمناسبة انتخابات 12 جوان / يونيو 2009 ، تبنت الحكومة المغربية، بدفع من الملك « القوائم الإضافية » والتي مكنت النساء من تحقيق نسبة 12,08 %.

ويعتبر تبني نظام « الحصص القانونية » بالمغرب نتيجة للجهود المبذولة من قبل الحركة النسائية المغربية، بما في ذلك حركة « ثلث المقاعد المنتخبة للنساء على طريق المساواة »، التي تعمل كمجموعة ضغط و دعوة بهدف بلوغ المساواة في الحياة السياسية.

الجزائر

على إثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في نوفمبر 2008، تم تعديل الدستور الجزائري بإضافة الفصل 31 مكرر الذي يهدف إلى « إعطاء الدولة مهمة تعزيز حقوق المرأة من أجل زيادة فرص حصولها على مقاعد في المجالس المنتخبة »[5].

في يونيو / جوان 2009، وبناء على مبادرة من نورية الحفصي (التجمع الوطني الديموقراطي) وفريدة الليمي (جبهة التحرير الوطني) تم تقديم مشروع قانون يقترح إدخال نظام الحصص بنسبة 30 % لفائدة النساء بالهيئات المنتخبة في الجزائر[6].

وينتظر أن تتم مناقشة مشروع القانون هذا خلال الدورة البرلمانية المقبلة. و في حالة الموافقة عليه، سيقع تطبيق نظام الحصص التشريعية في الجزائر بفضل توافر الإرادة السياسية، من جهة، وجهود الحركة النسائية الجزائرية وتحركاتها، من جهة اخرى.

أرقام أساسية تونس / المغرب / الجزائر

تحتل بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا المرتبة الأولى من حيث أدنى نسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. و تتسع الفجوة عند مقارنة معدل المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط بمناطق أخرى ، ولا سيّما بلدان أوروبا الشمالية حيث تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات 41 %[7].

---

(4) بثينة قريبع، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، مشروع «تقوية القيادة النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية ومسارات صنع القرار في الجزائر وتونس والمغرب»، 2008 – 2009، ص. 56.

(5) المجلة الانتخابية للجمهورية الجزائرية ، الرائد الرسمي للجمهورية الجزائرية، عدد 63 ، ص.5.

(6) Jeune Afrique n°2536-2537 du 27/08/2009 (http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2536-37p084-085.xml0/-discrimination-positive-femmes-loi-code-de-la-famille-Pouvoir-au-feminin-pluriel.html)

(7) (http://www.ipu.org/press-f/gen297.htm)

	تونس	المغرب	الجزائر	معدل الدول الثلاث	معدل منطقة الشرق الأوسط 2009	معدل دولي 2008[8]
نساء وزيرات[9]	%3 (1 من 30)	%13,7 (3 من 22)	%3,7 (1 من 27)	%7,2	%8,12[10]	%17,9[11]
نساء في البرلمان[12]	%18,96 (58 من 301)	%5,78 (37 من 595)	%5,32 (34 من 325)	%10,12	%9,1[13]	%18,6
نساء في الغرفة العليا[14]	%15,18[15] (15 من 112)	%1,1 (3 من 270)[16]	%2,94[17] (4 من 136)	%6,61	%9,7[18]	%17,5
نساء في مجلس النواب[19]	%27,57 (58 من 189)[20]	%10,46 (34 من 325)[21]	%7,71[22] (30 من 389)	%13,64	%7[23]	%18,8
نساء في المجالس البلدية	%26 (ولاية 2005 – 2010)[24]	%12,3 (ولاية 2009 – 2015)[25]	%0,73 (ولاية 2007 – 2012)[26]	%13,01	–	–

الحصص في العالم

الأرجنتين هي أول دولة أدخلت نظام الحصة القانونية لفائدة النساء بنسبة 30 % في مجلس النواب، وذلك في سنة 1991.

عدد الدول في العالم التي تطبق نظام الحصص، القانونية منها والطوعية : 101 دولة من مجموع 226[28].

(8) 2009 (http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm)
(9) Women's political participation in the MENA region. Booklet, Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR), 2009, p.98, (En cours de publication).
(10) http://www.unifem.org/progress/2008/vs_politics7.html
(11) http://www.unifem.org/progress/2008/vs_politics7.html
(12) معطيات محّينة (www.ipu.org)
(13) MENA Businesswomen's Network, 2009 (http://www.menabwn.org/node/1048)
(14) المصدر السابق الذكر
(15) 2008 (www.ipu.org)
(16) 2009. (www.ipu.org)
(17) 2006 (www.ipu.org)
(19) www.ipu.org/wmn-e/world.html
(20) المصدر السابق الذكر.
(21) 2004 (www.ipu.org)
(22) 2007 (www.ipu.org)
(24) المصدر السابق الذكر
(25) «المراة العربية والحكم المحلي في الجزائر، مصر، لبنان، تونس واليمن، ملخص الدراسات الميدانية»، مركز المراة العربية للدراسات والبحوث ومبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، 2006، ص.6.
(26) http://www.elections2009.gov.ma/Assemblees2009/Regionaux/Resultats/Consultation_Resultats_Regionaux.aspx
(27) Rapport de la recherche-action réalisée en Algérie, au Maroc et en Tunisie sur « la participation politique des femmes au niveau local , UN-INSTRAW/CAWTAR, 2009, (en cours de publication).
(28) بما فيها الدول غير ذات السيادة والدول غير العضوة في الأمم المتحدة.

تطبق أعلىٰ حصة في فرنسا، منذ عام 1999، وذلك بموجب القانون الدستوري حول «التكافؤ» الذي يخصص حصة قدرها 50 % للنساء علىٰ قوائم الأحزاب السياسية لانتخابات الجمعية الوطنية باقتراع الشخص الواحد.

كما أن الحزب الاشتراكي الفرنسي يطبق أيضا حصّة للنساء قدرها 50 % من القوائم الانتخابية، منذ عام 1990[29]. ومع ذلك، فإنّ نسبة النساء في البرلمان الفرنسي لا تتجاوز 17,7 %. ويعود ذلك بالأساس إلىٰ تموقع المرأة في ذيل القوائم الانتخابية، وهو ما يضعف كثيرا من حظوظها في الفوز بالانتخابات[30].

في الآونة الأخيرة، حلّت رواندا، التي اعتمدت نظام الحصص الدستورية لفائدة المرأة بنسبة 30 % منذ عام 2003، محل السويد في طليعة العالم من حيث التمثيل البرلماني للمرأة الذي بلغ 48,8 % مقابل 45,3 % في السويد[31].

تظهر الإحصاءات أن نظام الحصص يساهم في الرفع من معدل مشاركة النساء في السياسة. في الانتخابات التي جرت سنة 2007، مثلت المرأة 19.3 % من مجموع المنتخبين في البلدان التي تطبق نظام الحصص، مقابل 14,7 % فقط بالنسبة إلىٰ البلدان التي لا تطبقه[32].

يرى البعض أن نظام الحصص يتعارض مع مبدأ المساواة و«الجدارة» التس تعتبر شرطها اللازم وهما أساس النظم الديمقراطية. إلا أن نظام الحصص يقوم علىٰ مفهوم للمساواة يأخذ بعين الاعتبار النتائج، علىٰ النحو المبين في منهاج عمل مؤتمر بجينغ حول المرأة لسنة 1995.و قد التزمت الدول الموقعة باتخاذ تدابير ايجابية لتعزيز المساواة السياسية بين الرجل والمرأة. وتعتبر الحصص ، في الواقع ، تدبيرا مؤقتا يهدف إلىٰ رفع الحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلىٰ الحياة السياسية. وهي خطوة إيجابية ضرورية لسد فجوة بين الرجال والنساء تعود إلىٰ قرون من التمييز ولإحداث تغيير في المواقف والسلوك، سواء علىٰ مستوى الحكام أو المحكومين من كلا الجنسين. في هذا الصدد، لاحظ برلماني جزائري أن « التقدم الحقيقي يتم أولا في العقول ».

السيدة حبيبة مصعبي، سياسية تونسية، قالت في هذا الصدد: « إن اتفاقية القضاء علىٰ جميع أشكال التمييز ضد المرأة توصي باعتماد نظام الحصص لفترة معينة، باعتباره خطوة إيجابية لصالح النساء، ولكن بعض المنظمات النسائية ترى أنها لا دستورية. ما يجب أن تعرفه هو أن هذا تدبير مؤقت ستمكننا من الوصول إلىٰ مرحلة أرقىٰ فيما يتعلق بمشاركة المرأة. فعلا، إن الحصص ضرورية ما دامت قضية المساواة بين الجنسين لم تصبح حقا متكامل ولم ندرك حقيقة معناها وتأثيرها. إذا تحقق ذلك ستحل المشكلة، وستلغىٰ جميع الحواجز، ثم يصبح من الممكن للمرأة المشاركة بكل جدارة مع زملاءها الرجال. المشاركة هي «لا تنسوني»، ولكن الشراكة جزء لا يتجزأ من مسار التنمية الاجتماعية »[33]

---

(29) Global Database of Quotas for Women)Http://www.quotaproject.org/displayCountry.cfm?CountryCode=FR(

(30) http://www.ipu.org/news-f/22-4.htm

(31) http://www.quotaproject.org/aboutQuotas.cfm

(32) Quotas key to increasing representation of women)http://www.iknowpolitics.org/fr/node/6278(

(33) السيدة حبيبة مصعبي كانت رئيسة قائمة للتجمع الدستوري الديمقراطي بالانتخابات التشريعية لسنتي 2004 و2009

فوائد نظام الحصص

فاطمة بوجناح، شابة متحصّلة على شهادة الباكالوريا، تبلغ من العمر 21 سنة، أصبحت أصغر رئيسة لمجلس بلدي في المملكة المغربية.

إن انتخاب امرأة شابة تنتمي إلى وسط ريفي ومتواضع في موقع مسؤولية, حدث يتنافى والقوالب النمطية كالإيديولوجية الأبوية والمحافظة الاجتماعية التي يفترض أن تكون أكثر بروزا في المناطق الريفية. فهي الآن واحدة من 3428 اللواتي تم انتخابهن في المغرب، بمناسبة الانتخابات البلدية في حزيران / جوان 2009، بفضل اعتماد نظام الحصص.

أعلنت المنتخبة الجديدة للصحفيين أنها تريد أن تنخرط في إدارة الشؤون المحلية لأجل متساكني منطقتها، وخاصة النساء منهم. وقالت أيضا أنها كانت قد قررت خوض الانتخابات بناء على طلب سكان مقاطعتها، الذين وثقوا في « فتاة ريفية متعلمة وقادرة على العمل بفعالية من أجل رفاه المواطنين في هذه المنطقة الجبلية ».

Centre de la Femme Arabe pour la Formation (et la Recherche (CAWTAR
P.O. BOX nr.105
Cité El Khadra 1003
Tunis, Tunisie
Tel: +216 (0)71 773511
Fax: +216 (0)71 773611 / (0)71 780002
E-mail : cawtar@cawtar.org
PageWeb : http://www.cawtar.org

L'Institut International de Recherche et de Formation des Nations Unies pour (la Promotion de la Femme (UN-INSTRAW
César Nicolás Penson 102-A
Santo Domingo, République Dominicaine
Phone: 1-809-685-2111
Fax: 1-809-685-2117
Email: info@un-instraw.org
PageWeb: http://www.un-instraw.org